إن غياب سياسة بحث علمي مبنية استراتيجيًا، يضع قسمي السوسيولوجيا في الجامعتين اليمنيتين، والمؤطرين القائمين عليهما، تحت وطأة النزوع إلى توخي الاعتباطية والمزاجية في تحديد المواضيع المدروسة وتوجيهها

ولا ترتبط هذه المخرجات باحتياجات البنية السوسيو- تنموية اليمنية، إذ كثيرا ما يذهب الخريجون إلى سوق البطالة، وإذا توافرت لهم أحياناً فرص الشغل، فتكون فرصا ترتبط بمهن لا تمت بصلة لتكوينهم العلمي. وعلى سبيل المثال قلّما يشتغل من يوظّفون منهم بالمؤسسات التعليمية في الاعتناء بمهام الأخصائي الاجتماعي لعدم توفر درجات وظيفية تندرج ضمن تلك المسميات وعدم استيعاب أهمية دورهم من قبل قيادات المؤسسات التعليمية - أو المؤسسات الأخرى- بل يعملون باعتبارهم مدرسين لمساقات في غير ما أعدوا من أجله.

إن ما يستفاد من هذا العرض التاريخي السريع أن نشأة السوسيولوجيا في اليمن لم تكن وليدة أوضاع مجتمعية حفّزته ودعت إليه. وفضلا عن ذلك، ألقت هيمنة تفاعلات الحقل السياسي بظلال سلبية على نشأة الحقل السوسيولوجي اليميني الأكاديمي، وحكمت توجّهاته وفق تقلب أزمات النخب السياسية الحاكمة وممارسات أعوانها.